

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التربية الوطنية

دليل الأستاذ لكتاب
الاقتصاد والmanagement
والقانون

شعبة التسيير والاقتصاد
السنة الثانية من التعليم الثانوي

من إعداد الأستاذة:
أحمد لهبيبات
سعد طيري
محمد الأمين بن الزين

السنة الدراسية: 2007 – 2006

تقديم:

يتضمن دليل الأستاذ لكتاب "الاقتصاد والمناجمنت والقانون" على توجيهات تتعلق بالجوانب المنهجية والمعرفية بهدف توضيح وتيسير استغلال محتوى الكتاب المدرسي.

تم عرض كل وحدة حسب الهيكلة التالية:

الكفاءة المستهدفة:

وفق المنهاج الرسمي.

مؤشرات التقويم:

وفق الوثيقة المرفقة للمنهاج الرسمي.

التوجيهات المنهجية والمعرفية.

المجال المفاهيمي الأول: النشاط الاقتصادي

الوحدة رقم (1): المبادئ الأساسية للنشاط الاقتصادي

الكفاءات المستهدفة: يحدد مفهوم النشاط الاقتصادي ومضمونه.

مؤشرات التقويم: – يحدد مفهوم المشكلة الاقتصادية.

– يحدد مضمون النشاط الاقتصادي.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– الحاجات متعددة ومتعددة ومتقدمة.

– الحاجات قابلة للإشباع والاستبدال وتختلف باختلاف الزمان والمكان.

– توجد حاجات أساسية وأخرى ثانوية وهناك حاجات حاضرة وأخرى مستقبلية.

– يتم تلبية الحاجات عن طريق الخيرات.

– الخيرات غير موزعة في الطبيعة بشكل متساو.

– تعتبر الخيرات خيرات اقتصادية إذا توفر فيها ما يلي:

* وجود حاجة إليها.

* الندرة النسبية لها.

– تتطلب الخيرات الاقتصادية بذل جهد وتكلفة لاستخراجها وتحويلها لكي تصبح

صالحة لإشباع حاجة وتلبية رغبة. ويتحقق ذلك من خلال عملية الإنتاج.

– لا يستطيع الإنسان تلبية جميع حاجاته بمفرده. فهو مجبر على مبادلة الفائض في

السوق.

– يتحقق إشباع الحاجات من خلال عملية الاستهلاك.

– يتمثل مضمون النشاط الاقتصادي في عمليات الإنتاج والمبادلة والاستهلاك.

المجال المفاهيمي الأول: النشاط الاقتصادي

الوحدة رقم (2): الأعوان الاقتصاديون

الكفاءات المستهدفة: يحدد العلاقات بين مختلف فئات الأعوان الاقتصاديين.

مؤشرات التقويم: – يحدد الأعوان الاقتصاديين.

– يبين العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– العون الاقتصادي هو كل شخص طبيعي أو معنوي يزاول نشاطا اقتصاديا.

– يتم تصنیف الأعوان الاقتصاديين وفقا لمعاييرين أساسيين: هما المعيار الوظيفي والمعيار المؤسسي (التنظيمي).

– يقوم المعيار الوظيفي على أساس الوظيفة الأساسية التي يقوم بها العون الاقتصادي.

– وحسب المعيار المؤسسي يتم تصنیف الأعوان الاقتصاديين تبعا للمؤسسات (المنظمات) التي ينتمون إليها.

– يمكن اعتماد المعايير معا في تصنیف الأعوان الاقتصاديين.

– تتمثل العلاقات التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصاديين في التدفقات الحقيقة والتدفقات النقدية.

المجال المفاهيمي الأول: النشاط الاقتصادي

الوحدة رقم (3): الدورة الاقتصادية

الكفاءات المستهدفة: يحدد التدفقات الناشئة بين الأعوان الاقتصاديين خلال الدورة الاقتصادية.

مؤشرات التقويم: – يميز بين التدفقات الحقيقية والمالية.

– يبين طبيعة الدورة الاقتصادية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– يقصد بالتدفقات الاقتصادية التيارات الحقيقة (سلع وخدمات) والنقدية التي تتم بين مختلف الأعوان الاقتصاديين.

– ضرورة التمييز بين التدفقات الحقيقة (سلع وخدمات) والتداوينية المقابلة لها.

– الدورة الاقتصادية عبارة عن حركة دائيرية تمثل التدفقات الحقيقة والتداوينية النقدية التي تنشأ بين مختلف الأعوان الاقتصاديين خلال فترة زمنية معينة.

– عدم الاقتصار على العوانيين الاقتصاديين (العائلات والمؤسسات) عند دراسة الدورة الاقتصادية، بل تعميم ذلك ليشمل باقي الأعوان الأخرى.

المجال المفاهيمي الثاني : الإنتاج وعوامل الإنتاج

الوحدة رقم (4): الإنتاج

الكفاءات المستهدفة: – تبيين أشكال الإنتاج

– تحديد القيمة المضافة

مؤشرات التقويم: – يحدد شكل الإنتاج.

– يحسب القيمة المضافة.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– الإنتاج هو عملية مركبة يتم فيها المزج بين عوامل الإنتاج المختلفة بهدف خلق منفعة، أو إضافة منفعة جديدة.

– ضرورة التمييز بين أشكال الإنتاج: الإنتاج السوقي والإنتاج غير السوقي.

– الإشارة إلى أن الإنتاج يتم تقديره بالوحدات النقدية.

– قيمة الإنتاج عبارة عن حاصل ضرب الكميات المنتجة في السعر.

– القيمة المضافة عبارة عن الفرق بين قيمة الإنتاج قيمة الاستهلاكات الوسيطة المستخدمة داخل عملية الإنتاج المعينة لفترة زمنية معينة.

المجال المفاهيمي الثاني : الإنتاج وعوامل الإنتاج

الوحدة رقم (5): عوامل الإنتاج وتنسيقها

الكفاءات المستهدفة: – تحديد شروط تنسيق عوامل الإنتاج

– تحديد دور التقدم التقني في عملية الإنتاج

مؤشرات التقويم: – يبرز الدور التكاملي لعوامل الإنتاج في عملية الإنتاج.

– يوضح دور الإنتاجية في قياس فعالية تنسيق عوامل الإنتاج.

– يبين آثار التقدم التقني في العملية الإنتاجية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– يرى أغلب الاقتصاديين بأن عوامل الإنتاج أربعة هي: العامل الطبيعي، والعمل ورأس المال، والتنظيم.

– تتوقف عملية الإنتاج على أكثر من عامل إنتاجي واحد.

– إن شروط تنسيق عوامل الإنتاج يحددها المنظم بناء على ما يلي:

* مدى توفر كل عامل من عوامل الإنتاج.

* تكلفة كل عامل من عوامل الإنتاج.

* إنتاجية كل عامل من عوامل الإنتاج.

– إن المنافسة تفرض على المنظم أن ينتج منتجات بأقل تكلفة ممكنة وبأعلى جودة. ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر:

* استخدام أحدث وسائل الإنتاج.

* تطبيق أفضل التقنيات في عمليات الإنتاج وطرق التسبيير وذلك بالاعتماد على قدر معين من الكفاءات.

المجال المفاهيمي الثالث : الدخل و تخصيصه

الوحدة رقم (6): الدخل الوطني

الكفاءات المستهدفة: يبيّن كيفية حساب الدخل الوطني

مؤشرات التقويم: – يحدد الناتج الداخلي الصافي و الناتج الوطني.

– يحدد الدخل الوطني وكيفية توزيعه(التوزيع الأولي وإعادة التوزيع).

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– ضرورة التمييز بين معياري الإقامة والجنسية من أجل حساب كل من الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام.

– لحساب الناتج الداخلي الخام يؤخذ بعين الاعتبار معيار الإقامة فقط.

– لحساب الناتج الوطني الخام يؤخذ بعين الاعتبار معيار الجنسية فقط.

– عادة ما يحسب الناتج الداخلي الخام والناتج الوطني الخام بسعر السوق.

– لحساب الناتج الوطني الصافي بسعر السوق يجب طرح مجموع الاهتلاكات من الناتج الوطني الخام بسعر السوق.

– الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج عبارة عن مجموع عوائد عوامل الإنتاج الوطنية (أي تلك التي تحمل جنسية البلد المعنى) ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج = الناتج الوطني الصافي بسعر السوق – مجموع الضرائب غير المباشرة + مجموع الإعانات الحكومية

– الدخل الوطني = الريع + الأجر + الفوائد + الأرباح

– الدخل الوطني = الناتج الوطني الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج

المجال المفاهيمي الثالث : الدخل و تخصيصه

الوحدة رقم (7): تخصيص الدخل (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار)

الكفاءات المستهدفة: يبين العلاقة بين الاستهلاك والادخار والاستثمار

مؤشرات التقويم: – يحدد العوامل المؤثرة في الاستهلاك والادخار.

– يحدد علاقة كل من الاستهلاك والادخار بالدخل من خلال حساب

الميل المتوسط والميل الحدي لهما.

– يبين المصادر الداخلية والمصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– يخصص الدخل المتاح للاستهلاك والادخار.

– يقصد بالاستهلاك هنا الاستهلاك النهائي فقط.

– بالاستهلاك تحكمه عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

– يخصص في العادة الادخار لتمويل الاستثمار.

– ضرورة التمييز بين التمويل بالنسبة للمؤسسة والتمويل بالنسبة للدولة.

– عند التطرق إلى المصادر الداخلية والمصادر الخارجية لتمويل الاستثمارات فان

الأمر يتعلق بالمؤسسة فقط.

المجال المفاهيمي الرابع: المؤسسة الاقتصادية

الوحدة رقم (8): مدخل إلى المؤسسة الاقتصادية

الكفاءات المستهدفة: – يبرز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الاقتصادية ويبين علاقاتها بمحيطها.

– يصنف المؤسسات الاقتصادية وفقاً لمعايير النشاط والمعيار القانوني ومعيار الحجم.

مؤشرات التقويم: – يعرف المؤسسة الاقتصادية ويحدد دورها الاقتصادي والاجتماعي.

– يصنف المؤسسات الاقتصادية.
– يحدد علاقات المؤسسة بمحيطها.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– تعرف المؤسسة على أنها منظمة يتم فيها مزج مختلف الوسائل المادية والمالية والبشرية التي يعبر عنها بعوامل الإنتاج بطريقة مثلى بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.

– التركيز على الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة.

– ضرورة التمييز بين مختلف المعايير المعتمدة لتصنيف المؤسسات الاقتصادية.

– إظهار التأثير المتبادل بين المؤسسة ومحيطها مع الإشارة إلى أن المحيط قد يكون عاملاً محفزاً لنشاط المؤسسة وتطورها وقد يكون عاملاً معيناً لها.

المجال المفاهيمي الرابع: المؤسسة الاقتصادية

الوحدة رقم (9): المؤسسة والتقييس

الكفاءات المستهدفة: يبرز دور التقييس بالنسبة للمؤسسة والمستهلك.

مؤشرات التقويم: – يحدد خصائص التقييس.

– يحدد أنواع الموصفات.

– يبرز فائدة التقييس بالنسبة للمنتج والمستهلك وحماية البيئة.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– يتمثل دور التقييس بالنسبة للمؤسسة والمستهلك في النقاط التالية:

* تخفيف التكاليف.

* اقتصاد الوقت.

* تحقيق النوعية وجودة.

* حماية المستهلك.

* حماية البيئة والمحيط.

* ضمان السلامة والصحة والأمن.

– التركيز على الخصائص التالية للتقييس:

☞ إظهار موصفات السلعة أو الخدمة من حيث مستوى الجودة، مستوى الأداء.

☞ يجب الأخذ بعين الاعتبار مختلف الرموز والمصطلحات المستخدمة والدلالة

على المنتج وطريقة التغليف ونوعية المادة المستعملة في التغليف مع الإشارة

إلى تاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية.

– التركيز على مختلف أنواع الموصفات.

– أبرز فائدة التقييس بالنسبة للمنتج والمستهلك.

المجال المفاهيمي الرابع: المؤسسة الاقتصادية

الوحدة رقم (10): المؤسسة الاقتصادية والوظيفة التجارية

الكفاءات المستهدفة: يحدد مراحل عملية التموين والتسويق.

مؤشرات التقويم: – يحدد مراحل عملية الشراء.
– يحدد مراحل عملية التسويق.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

- تقديم مختلف وظائف المؤسسة في شكل تخطيطي.
- التركيز على الوظيفة التجارية وأهميتها في حياة المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال التطرق لعمليات التموين والتسويق وخدمات ما بعد البيع معتمداً في ذلك على مخططات.

المجال المفاهيمي الخامس : المانجمنت (علم التسيير)

الوحدة رقم (11): المبادئ الأساسية للمانجمنت

الكفاءات المستهدفة: يبيّن دور المسير في المنظمة

مؤشرات التقويم: – يحدد الوظائف الأساسية لعملية التسيير

– يبيّن دور المسير.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– اعتبار المانجمنت (إدارة الأعمال) بأنها عملية مركبة تتبيّن والتخطيط والقيادة والتسيير والرقابة بغرض تحقيق الأهداف المسطرة للمنظمة بأقل تكلفة ممكنة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والموارد الأخرى.

– تتلخص الوظائف الأساسية لعملية التسيير في التخطيط، التنظيم، التوجيه(القيادة) والرقابة.

– تقديم المفهوم الاقتصادي للمنظمة باعتبارها كيان اقتصادي مستقل يتم فيه مزج عوامل الإنتاج من طرف المنظم للقيام بإنتاج منتجات بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.

– يتمثل دور المسير في القيام بالوظائف الأساسية لعملية التسيير. والقيام بدوره على أحسن ما يرام يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المهارات(فنية، إنسانية، فكرية وعقلية وشخصية).

المجال المفاهيمي الخامس : المانجمنت (علم التسيير)

الوحدة رقم (12): التخطيط والتنظيم

الكفاءات المستهدفة: يبيّن دور التخطيط والتنظيم في عملية التسيير

مؤشرات التقويم: – يحدد أنواع وأهداف التخطيط.

– يحدد خطوات وأنواع التنظيم.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– العمل بدون تخطيط مسبق مضيعة للموارد والجهد والوقت.

– تكمّن أهمية التخطيط في توقعاته المستقبلية.

– يتم تناول موضوع التخطيط من وجهة نظر المؤسسة (المنظمة) وليس من وجهة نظر الاقتصاد الوطني.

– تناول أنواع التخطيط حسب المعيار الزمني ومعيار النشاط ومعيار الشمول.

– يقوم التنظيم على:

* تحديد المهام المطلوب تأديتها والأشخاص المكلّفون بتنفيذها.

* ضبط العلاقات الازمة لتأمين التنسيق بين المهام والأشخاص.

المجال المفاهيمي الخامس : المانجمنت (علم التسيير)

الوحدة رقم (13): القيادة والرقابة

الكفاءات المستهدفة: يحدد دور القيادة والرقابة في عملية التسيير

مؤشرات التقويم: – يبين موضوع ومستوى وأنواع القرار.

– يحدد مستويات الرقابة.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– إن نجاح أي منظمة مرهون بدرجة كفاءة قيادتها.

– ضرورة الإشارة إلى وجوب وجود بدائل ممكنة من أجل اتخاذ القرار.

– التمييز بين مفهوم صنع القرار واتخاذ القرار.

– الإشارة إلى ارتباط عملية اتخاذ القرار بمختلف عمليات الإدارة ووظائفها.

– التركيز على ضرورة تحديد موضوع القرار من أجل تحقيق أهداف المنظمة.

– التمييز بين القرار العادي والقرار الاستثنائي.

– يكمن دور الرقابة وأهميتها في:

* التأكد من حسن سير الأداء.

* منع حدوث الأخطاء.

* تحديد المسئولية عن النجاح أو الفشل.

– التركيز على مراحل الرقابة.

القانون

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (1): القانون والقاعدة القانونية

الكفاءات المستهدفة: يحدد دور القانون في تنظيم سلوك وعلاقات أفراد المجتمع.

مؤشرات التقويم: – يبرز ضرورة القانون في تنظيم سلوك و علاقات أفراد المجتمع.

– يحدد خصائص القاعدة القانونية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– القاعدة القانونية خطاب موجه للأشخاص، تنظم العلاقات بينهم.

– القاعدة القانونية مرتبطة بالبيئة الاجتماعية، عامة ومجردة، متصرفه بالإجبار والالتزام(مقترنة بالجزاء)، تصدرها وتشهر على تطبيقها السلطة العامة.

– تقسم القواعد القانونية إلى قواعد أمراً وقواعد مكملة.

– القانون هو مجموعة القواعد القانونية الملزمة التي تحكم سلوك الأفراد وعلاقتهم في المجتمع.

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (2): تقييمات القانون

الكفاءات المستهدفة:

- يصنف القانون إلى قانون عام وقانون خاص ويبيّن فروع كل منهما.**
- مؤشرات التقويم: — يميز بين القانون العام والخاص.**
- يحدد فروع القانون العام والخاص.**

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

- يقوم تقسيم القانون إلى قانون عام وقانون خاص على أساس معيار السلطة والسيادة.**
- القانون العام ينظم علاقات بين طرفين يكون أحدهما أو كلاهما ممن يملكون السيادة أو السلطة العامة ويتصرفون بهذه الصفة.**
- القانون الخاص ينظم العلاقات بين طرفين أو أكثر لا يعمل أي منهما بصفته صاحب سلطة أو سيادة على الطرف الآخر.**
- يقسم القانون العام إلى قانون عام خارجي وقانون عام داخلي.**
- يقدم فروع القانون العام وفروع القانون الخاص في مخطط.**

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (3): مصادر القانون

الكفاءات المستهدفة:

— يميز بين مصادر القانون ويرتبها حسب قوتها الإلزامية.

مؤشرات التقويم:

— يرتب المصادر الرسمية و التفسيرية حسب قوتها الإلزامية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

— ترتيب المصادر الرسمية حسب قوتها الإلزامية كما يلي:

* التشريع

* مبادئ الشريعة الإسلامية

* العرف

* مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة

— التشريع عبارة عن مجموعة قواعد قانونية مكتوبة، يتكون من التشريع الأساسي، التشريع العادي، التشريع الفرعي.

— تعتبر مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر احتياطي أول بعد التشريع.

— يكون العرف ملزما إذا توفر فيه العنصر المادي والمعنوي، ويعتبر كمصدر احتياطي ثان.

— تمثل المصادر التفسيرية في الفقه والقضاء.

المجال المفاهيمي الأول: مبادئ أساسية في القانون

الوحدة رقم (4): التنظيم القضائي الجزائري

الكفاءات المستهدفة: يعرف القضاء ويحدد تنظيمه الهيكلی في الجزائر.

مؤشرات التقويم: — يحدد المبادئ الأساسية للقضاء.

— يميز بين القضاء العادي والقضاء الإداري.

— يحدد مهام القضاة وأعوان القضاء.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

— يقوم القضاء على أربعة مبادئ هي حق اللجوء إلى القضاء، المساواة أمام القضاء، التقاضي على درجتين وازدواجية القضاء.

— تسهر السلطة القضائية على سير النشاط القضائي.

— يقوم نظام ازدواجية القضاء على وجود من الهيئات القضائية (قضاء إداري وقضاء عادي).

— تتولى محكمة التنازع الفصل في تنازع الاختصاص بين مجلس الدولة والمحكمة العليا.

— يتكون التنظيم القضائي في محتواه البشري من القضاة وأعوان القضاء.

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (5): الأشخاص (أطراف الحق)

الكفاءات المستهدفة: يميز بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري.

مؤشرات التقويم: يبين أنواع الأشخاص القانونية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

— الشخص قانونا هو المعنى والمخاطب بالقاعدة القانونية.

— ينقسم الشخص قانونا إلى الشخص الطبيعي أي الإنسان، والشخص المعنوي أو الاعتباري.

— للشخص الطبيعي بداية ونهاية حسب المادة 25 من ق. م. ج.

— مصدر وجود وقيام الشخص الاعتباري هو القانون.

— للشخص الاعتباري بداية ونهاية حسب المادة 51 من ق. م. ج.

— يصنف الشخص الاعتباري إلى شخص اعتباري عام وشخص اعتباري خاص .

— يتمتع الشخص الاعتباري بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملزما لصفة الإنسان في الحدود التي يقررها القانون.

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (6): مميزات الشخص القانوني

الكفاءات المستهدفة: يحدد مميزات الشخص القانوني.

مؤشرات التقويم: – يبين خصائص الشخص الطبيعي.

– يبين خصائص الشخص الاعتباري.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– تتمثل مميزات الشخص الطبيعي في خصائص أو علامات تتعلق بشخصية الإنسان وهي الاسم، الحالة، الموطن، الذمة المالية والأهلية.

– الحالة أنواع: الحالة المدنية، الحالة السياسية، و الحالة العائلية.

– الموطن أنواع: الموطن العام، الموطن العادي، الموطن القانوني، الموطن الخاص و الموطن المختار.

– تكون الذمة المالية للشخص من حقوقه والتزاماته.

– الأهلية نوعان: أهلية الوجوب وأهلية الأداء.

– تتمثل مميزات الشخص المعنوي في الاسم، الحالة، الموطن، الذمة المالية والأهلية.

– تقصر حالة الشخص الاعتباري على الحالة السياسية كما أن له موطن خاص فقط.

– يتمتع الشخص الاعتباري بالأهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أو التي يقررها القانون.

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (7): الحقوق

الكفاءات المستهدفة:

يميز بين الحقوق السياسية والحقوق المدنية العامة والخاصة.

مؤشرات التقويم: – يحدد أنواع الحقوق.

– يبين أنواع الحقوق المالية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– تثبت الحقوق السياسية للمواطنين دون الأجانب في حين تمنح الحقوق المدنية لجميع الأشخاص الوطنيين منهم والأجانب.

– تشمل الحقوق السياسية على حق الانتخاب، حق الترشح، حق تولي الوظائف العامة.

– تشمل الحقوق المدنية على الحقوق العامة والحقوق الخاصة.

– تتمثل الحقوق المالية في الحقوق العينية والحقوق الشخصية والحقوق المعنوية.

– تمثل أنواع الحقوق في شكل تخططي.

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (8): الأموال والأشياء

الكفاءات المستهدفة: يميز بين العقارات والمنقولات.

مؤشرات التقويم: – يميز بين الأموال والأشياء.

– يصنف الأموال إلى عقارات ومنقولات.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– الأموال هي حقوق ذات قيمة مالية يمكن تقييمها بالنقد.

– الشئ هو كل ما له كيان ذاتي منفصل عن الإنسان سواء كان مادياً أو معنوياً.

– لا تصلح الأشياء أن تكون محلاً للحق المالي إذا كانت الأشياء التي تخرج عن دائرة التعامل بطبعتها وكذلك الأشياء التي تخرج عن التعامل بحكم القانون.

– العقار هو كل شيء مستقر بحيزه ثابت فيه ولا يمكن نقله منه دون تلف.

– المنقول هو كل شيء لا يدخل في نطاق العقار فهو منقول.

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (9): الالتزام

الكفاءات المستهدفة: يحدد آثار الالتزام.

مؤشرات التقويم: – يحدد مصادر الالتزام.

– يبين آثار الالتزام.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– الالتزام هو رابطة تنشأ بين شخصين أحدهما مدينا والأخر دائن.

– يتمثل موضوع الالتزام في منح أو عطاء شيء أو القيام بعمل أو الامتناع عن أداء عمل.

– مصادر الالتزام هي القانون، العقد، الإرادة المنفردة، العمل المستحق التعويض، شبه العقود (الإثراء بلا سبب، الدفع غير المستحق، الفضالة، العمل غير المشروع).

– تتمثل آثار الالتزام في التنفيذ العيني والتنفيذ عن طريق التعويض.

المجال المفاهيمي الثاني: القانون المدني

الوحدة رقم (10): العقد

الكفاءات المستهدفة: يحدد آثار العقد.

مؤشرات التقويم: – يعرف العقد تعريفاً صحيحاً.

– يبين أطراف العقد و موضوعه.

– يميز بين التقسيمات المختلفة للعقد

– يبين آثار العقد على الطرفين المتعاقدين وعلى الغير.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– العقد يقوم على أساس توافق إرادتين أو أكثر ويهدف إلى إنشاء التزام أو رابطة قانونية أو تعديلها أو إنهائها.

– يقوم العقد على ثلاثة أركان هي الرضا، المحل، والسبب.

– تترتب عن أبرام العقد آثار بالنسبة للمتعاقدين، والخلف العام والخلف الخاص:

* بالنسبة للمتعاقدين تتفيد التزاماتها المقابلة والاستفادة من الحقوق.

* بالنسبة للخلف العام هو من تنتقل إليه كل الديمة المالية للسلف بما فيها من حقوق وواجبات، كالورثة.

* بالنسبة للخلف الخاص هو من ينتقل إليه حق خاص من حقوق عينية أو

شخصية أو معنوية أو دين من ديون السلف الثابتة في ذمته المالية

كالموهوب له.

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (11): التاجر

الكفاءات المستهدفة: يحدد شروط اكتساب صفة التاجر و التزاماته المهنية.

مؤشرات التقويم: – يبين شروط اكتساب صفة التاجر.

– يحدد التزامات التاجر.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– تمثل شروط اكتساب صفة التاجر في احتراف الأعمال التجارية والأهلية التجارية.

– على التاجر مساق الدفاتر التجارية (اليومية والجرد) والقيد في السجل التجاري.

– السجل التجاري هو عقد رسمي يثبت كامل الأهلية القانونية لممارسة التجارة وهو دليل على أن الشخص تاجر.

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (12): الأعمال التجارية

الكفاءات المستهدفة: يصنف الأعمال التجارية حسب الموضوع والشكل وبالتبعة.

مؤشرات التقويم: — يحدد مفهوم الأعمال التجارية.

— يبين معيار التفرقة بين الأعمال التجارية والأعمال المدنية.

— يبين أنواع الأعمال تجارية بحسب الموضوع والشكل وبالتبعة.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

— تعد الأعمال التجارية:

* حسب المعيار الشخصي إذا قام بها التاجر.

* حسب المعيار الموضوعي إذا تعلق الأمر بطبيعة الأعمال التجارية وفقا لما

حدده القانون.

— حسب المشرع الجزائري صنفت الأعمال التجارية إلى:

﴿أعمال التجارية حسب الموضوع﴾.

﴿أعمال التجارية حسب الشكل﴾.

﴿أعمال التجارية بالتبعة﴾.

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (13): المحل التجاري

الكفاءات المستهدفة: يبيّن مفهوم المحل التجاري ويستخلص عناصره الأساسية.

مؤشرات التقويم: يبيّن العناصر المعنوية و العناصر المادية للمحل التجاري.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

— يُقصد بال محل التجاري مجموع أموال مادية و معنوية تخصص لمزاولة التجارة.

— نميز بين العناصر المادية والعناصر المعنوية للمحل التجاري.

— يُقصد العناصر المادية الآلات، المعدات وكل المنقولات التي تستخدم في الاستغلال التجاري والبضائع. تستبعد العقارات من ذلك لأنها لا تعد عنصراً من المحل التجاري.

— تضم العناصر المعنوية عنصر الاتصال بالعملاء، السمعة (الشهرة) التجارية، الاسم التجاري، الحق في الإيجار، حقوق الملكية الأدبية والفنية والصناعية.

المجال المفاهيمي الثالث: القانون التجاري

الوحدة رقم (14): الأوراق التجارية

الكفاءات المستهدفة: يحدد مفهوم الأوراق التجارية ويوضح أهميتها في المعاملات المدنية والتجارية.

مؤشرات التقويم: – يبين أنواع الأوراق التجارية.

– يحدد كيفية إنشاء و تداول الأوراق التجارية.

التوجيهات المنهجية والمعرفية:

التركيز على الجوانب المعرفية والمنهجية التالية:

– الأوراق التجارية هي محررات مكتوبة وفق أشكال معينة وقابلة للتداول التجاري وتمثل قيمة مالية وتعهدًا بوفائها في آجال محددة.

– تؤدي الأوراق التجارية وظائف النقود باعتبارها أدلة لنقل النقود، أدلة للوفاء بالالتزامات، وأدلة ائتمان.

– تضم الأوراق التجارية السفترة، السند لأمر و الشيك.

– تقتصر صفة الائتمان على السفترة والسدن لأمر أما الشيك فيعد أدلة وفاء فقط مستحق الدفع بمجرد الإطلاع.